

(Synchronization of inflation and unemployment in the Iraqi economy  
after the occupation) (For the period 2003 to 2006)

( تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال )

( للفترة 2003 – 2006 )

م.د محمد سلمان العاني

### المخلص

يمكن التأكيد على أنّ الاقتصاد العراقي كان يعاني من معدلات عالية للتضخم والبطالة بسبب سلسلة الحروب والأزمات المتعاقبة التي مرّ بها العراق، خاصة خلال الفترة الممتدة اعتباراً من عام 1981 حتى احتلاله عام 2003- ولحد الآن، إلا أنّ ما حصل على تلك المعدلات من زيادات مضطردة بعد الاحتلال يجعلنا نعتقد أنّ هذا يمثل خللاً اقتصادياً كبيراً تنعكس آثاره السلبية على العديد من المؤشرات في الاقتصاد، خاصة إذا ما علمنا أنّ المنطق الاقتصادي يشير الى وجود علاقة عكسية دائمة بين معدل مرتفع للتضخم ونسبة منخفضة للبطالة وبالعكس، إلا إنّ الاقتصاد العراقي إنّسّم بمعدل مرتفع للتضخم بلغ متوسط نموّه السنوي 76.6 في شهر آب عام 2006 ونسبة مرتفعة للبطالة بلغت بحدود 50% من مجموع العراقيين في نفس العام، مما يعني أنّ العلاقة بين التضخم والبطالة أصبحت علاقة طردية بدلاً من أن تكون علاقة عكسية حسب المنظور الاقتصادي، ولعل هذا التناقض يمثل نقطة الارتكاز التي انطلقت منها فكرة وأهمية البحث الذي جاء بأربعة مباحث تضمنت ما يلي :

المبحث الأول : تناول المفهوم الاقتصادي لكل من التضخم والبطالة بالإضافة إلى التفسيرات المختلفة لكل من الظاهرتين.

المبحث الثاني : تناول الاتجاهات الرّاهنة لكل من التضخم والبطالة وتطور أشكالهما بالإضافة إلى مصادر وأسباب جموحهما في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: تناول جوهر المشكلة المستهدفة في البحث وهي تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي مع محاولة تحديد الأسباب الحقيقية المشتركة التي ساهمت في تزامنها بالمعدلات المرتفعة التي نشهدها اليوم في هذا الاقتصاد.

الخاتمة / تم استنباط الاستنتاجات مع اقتراح بعض التوصيات والحلول لهذه المشكلة .

## **Abstract**

---

Can be assured that the Iraqi economy was suffering from high rates of inflation and unemployment due to a series of wars and crises successive over Iraq, particularly during the period from 1981 until its occupation in 2003 - and so far, but what happened to those rates of steady increases after the occupation makes us We believe that this is a flaw economically significant reflected the negative impact on many of the indicators in the economy, especially if we know that economic logic points to the existence of an inverse relationship standing between a high rate of inflation and low unemployment and vice versa but the Iraqi economy was characterized by a high rate of inflation, the average annual growth 76.6 in August 2006 and a high percentage of unemployment reached up to 50% of all Iraqis in the same year, which means that the relationship between inflation and unemployment are positively correlated, rather than to be an inverse relationship as an economic perspective, and perhaps this contradiction is the focal point, which was launched, including the idea and the importance of Search, which came four sections included the following:

The first topic: addressing economic concept for both inflation and unemployment as well as different interpretations of each of the phenomena.

Section II: addressing the current trends for both inflation and

unemployment and the development of forms in addition to the sources and causes of so listening in the Iraqi economy.

The third topic: the essence of the problem addressed in the search target is synchronized inflation and unemployment in the Iraqi economy with an attempt to identify the real causes that have contributed to the common synchronized high rates that we are witnessing today in this economy.

Conclusion / conclusions have been developed with the recommendations and propose some solutions to this problem.

### المقدمة

التضخم والبطالة ظاهرتان اقتصاديتان تساهم في تشكيلهما مجموعة معقدة ومركبة من العوامل الهيكلية وفي مقدمتها اختلال الهيكلية في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل، ويتفق الباحثون في الشأن الاقتصادي على وجود علاقة عكسية دائمة بين معدل مرتفع للتضخم ونسبة منخفضة للبطالة وبالعكس، إلا أن الاقتصاد العراقي اتسم في الآونة الأخيرة بمعدلات عالية للتضخم الذي بلغ متوسط نموه السنوي 6,76% عام 2006<sup>(1)</sup> ، ونسبة مرتفعة للبطالة بلغت 50% من مجموع العراقيين<sup>(2)</sup> ، مما يعني أن العلاقة بين التضخم والبطالة أصبحت علاقة طردية بدلاً من أن تكون علاقة عكسية وفق المنطق الاقتصادي ، ولعل هذا التناقض يمثل نقطة الارتكاز التي أنطلق منها هذا البحث الذي نحاول من خلاله تفسير تلك العلاقة والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تزامن التضخم والبطالة بمعدلاتهما المرتفعة التي نشهدها اليوم في هذا الاقتصاد ، آملين أن نوفق في استنباط بعض الحلول والمقترحات التي من خلالها يمكن مواجهة تلك الظاهرة التي باتت ترهق الناس وتزيد من أعبائهم والله الموفق .

## فرضية البحث

من المعروف اقتصادياً أن هناك علاقة عكسية دائمة بين معدل تضخم مرتفع ونسبة بطالة منخفضة وبالعكس ، إلا أن الاقتصاد العراقي اتسم في هذه المرحلة بمعدل مرتفع للتضخم بلغ متوسط نموه السنوي 76,6% عام 2006 رافقته نسبة مرتفعة للبطالة أيضاً بلغت 50% من مجموع العراقيين، أي أن العلاقة بينهما أصبحت علاقة طردية بدلاً أن تكون علاقة عكسية وفق المنطق الاقتصادي .

## أهمية البحث

إذا كانت هناك مؤشرات تقيس أداء الاقتصاد ، فالتضخم والبطالة يعدان مؤشران أساسيان يعطيان صورة كاملة عن كيفية أداء هذا الاقتصاد. ولعل ما نشهده اليوم من معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي تؤثر خلاً اقتصادياً كبيراً، وتأتي أهمية هذا البحث من أهمية تشخيص مصادر التضخم والبطالة ومحاولة دراسة الأسباب الحقيقية لتزامنها وهذا ما يشكل دالة مهمة جداً في تحديد أماكن الخلل من جهة ووسيلة ممكنة لاستنباط التوصيات اللازمة لراسمي السياسة الاقتصادية في العراق من جهة أخرى.

## المبحث الاول

### التضخم والبطالة في المنظور الاقتصادي

#### 1-1- مفهوم التضخم:

التضخم بمفهومه البسيط يعني الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار وبشكل مستمر وتصاعدي ، على أن لا يكون ذلك الارتفاع لفترة زمنية محددة، ولا يقتصر على عدد معين من السلع ، مما يدفع الدولة إلى وضع الخطط اللازمة للحد من جموحه وإبقائه في حدوده المعقولة. ويعد التضخم في المنظور الاقتصادي بمثابة مشكلة معقدة ومركبة تساهم في تشكيلها عوامل عدة نقدية وهيكلية، سواءاً كان هذا التضخم ناتجاً عن زيادة التيارات النقودي أو فائض في الطلب الكلي ، كما تشكل التوقعات التضخمية أحد بالعوامل المساعدة في تصاعد معدلاته العامة.

#### 2-1 أشكال التضخم

يأخذ التضخم أشكالاً مختلفة ومتعددة نظراً لأختلاف العوامل التي تساهم في تشكيله وعادة يمكن أن نفرق بين الأشكال التالية للتضخم:

1- التضخم المعتدل: ويمثل ارتفاع بسيط في الأسعار لا يتجاوز 10% بحيث لا تظهر آثاره الحادة على عملية تداول السلع في السوق ويكون تأثيره محدوداً على القدرة الشرائية للفرد لذلك سمي بالتضخم المعتدل.

2- التضخم الزاحف: يكون هذا التضخم أمتداداً للتضخم المعتدل عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بشكل تدريجي لتتجاوز نسبة (10%) وتصل إلى نسب أعلى وفي فترات متقاربة ، مما يقتضي اتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة لمعالجة بؤر التضخم والحد من بلوغه مستوى الجموح.

3- التضخم الجامح: ويمثل الارتفاع المستمر والسريع في المستوى العام للأسعار وبنسب عالية تؤدي إلى جموحه لمستويات عالية يصعب السيطرة عليها، وتنعكس آثاره بشكل مباشر على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد خاصة من ذوي الدخل المحدود، لذلك يعد من أخطر أنواع التضخم كونه يعمل على اختلال التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع ، ويتطلب تحجيمه تدخل الدولة من خلال وضع الخطط اللازمة للحد من جموحه إلى معدلات مطلقة.

4- التضخم المستورد: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تعتمد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الأسواق الخارجية ولاسيما تلك السلع التي تعاني أصلاً من تضخم أسعارها في تلك الأسواق، مما يجعل التضخم مستورداً، ولاسيما إذا ما علمنا أن السلع المستوردة تكون مشتراة بالعملة الصعبة الأمر الذي يرفع أسعارها المحلية نظراً لتدني سعر الصرف للعملة المحلية ، وعادة ما يقود هذا النوع من التضخم إلى إضعاف القدرة التنافسية للسلع المحلية كذلك يحدث قيلاً على ميزان المدفوعات.

5- تضخم الطلب: يكون هذا النوع من التضخم بمثابة نتيجة لخلل هيكلي يمثل حالة تفوق قوى الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات ، أي اختلال التوازن بين عرض السلع والطلب عليها نتيجة عجز الاقتصاد الوطني من إنتاج السلع والخدمات اللازمة لسد الحاجات المتزايدة عليها من قبل أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى ندرتها وبالتالي ارتفاع أسعارها خاصة عندما يتمدد الطلب على استيرادها من الأسواق الخارجية.

6- تضخم التكاليف: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية ، حيث تلعب تكاليف الإنتاج دوراً مهماً في أسعار السلع والخدمات المنتجة، فكلما زادت تكاليف الإنتاج ارتفعت الأسعار بمعدل يغطي تلك الزيادة في التكاليف.

7- التضخم المشترك: يحدث هذا النوع من التضخم في حالة وجود قدرات شرائية عالية في ظل حجم كبير للسيولة النقدية المتداولة في الأسواق دون توفر جهاز إنتاجي مرن يكون قادراً على تلبية فائض الطلب المتحقق على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً في حين تتوفر فيه قدرات شرائية عالية متحققة من أعمال خدمية هشة وضعيفة الإنتاجية، وهذا ما يتحقق عندما يتغلغل قطاع الخدمات الهامشية في بنية القطاع الإنتاجي ويتفوق عليه.

8- التضخم المتوقع: يتحقق هذا النوع من التضخم عندما يكون التضخم زاحفاً أو جامحاً مما يدفع الناس إلى تأمين احتياجاتهم من السلع قبل ارتفاع أسعارها إلى مستويات أعلى ، وهذا الاندفاع ينبع من توقعاتهم المسبقة بأن الأسعار ستبقى في ارتفاع مستمر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير يفوق معدل عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها بشكل سريع.

### **3-1 التفسيرات المختلفة لظاهرة التضخم:**

لقد طرحت المدارس الاقتصادية العديد من التفسيرات والنظريات التي تميز بين الأشكال المختلفة للتضخم ودراسة أسبابه وما يترتب على وجوده من آثار اقتصادية واجتماعية ، وبناءً على ذلك فإننا يمكن أن نفرق بين ثلاثة تفسيرات مختلفة للتضخم وتشمل:

1- التفسير النقدي للتضخم: يعد التضخم من وجهة النظر النقدية نتيجة لزيادة عرض النقود بمعدل يفوق كثيراً معدل الطلب عليها، وهذا ما يؤدي إلى التمويل بالعجز والتوسع في الائتمان وفي عملية إعادة الخصم من قبل المصارف الحكومية ، وبموجب هذا التفسير لا يمكن السيطرة على التضخم إلا من خلال السيطرة على عرض النقد وتحقيق التوازن بين جانبي العرض والطلب عليه.

2- التفسير الهيكلي للتضخم: يتم النظر للتضخم بموجب هذا التفسير من خلال التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ويعد التضخم نتيجة للاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعات السلعية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبالتالي فإن اتساع الفجوة بين كمية النقود المتداولة وحجم الناتج المحلي الإجمالي يعني وجود قوة شرائية كبيرة (المعروض النقدي) إزاء عجز كبير في الإنتاج السلعي المحلي ( المعروض الانتاجي ) ويعود هذا العجز إلى تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، مما يدفع بالنتيجة إلى تمدد الأسعار إلى مستويات مرتفعة.

1- التفسير الاجتماعي للتضخم: إن دراسة أسباب وأثار التضخم بشكل دقيق تعكس حقيقة تأصل جذور التضخم في الهيكل الاجتماعي والهيكل السياسي للمجتمع ، وإن عملية الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسة تلعب دوراً أساسياً وحاسماً في خلق التضخم وكذلك عملية النجاح والفشل في السيطرة عليه .

#### 4-1 التفسيرات المختلفة لظاهرة البطالة

توضح الدراسات ان العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي يعاني من إشكالية البطالة ، ولكن تفاقم حدثها في البلدان النامية كان بارزاً بسبب ضعف مقدراتها على خلق فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة فيها ويعتبر معدل البطالة الذي لا يتجاوز نسبة 4% من قوة العمل في المجتمع نسبة طبيعية مسلم بها اقتصادياً<sup>(3)</sup>، أما من المنظور الدولي فان البطالة ليست قاصرة على الدول النامية بل تمتد أيضاً إلى الدول المتطورة، وفيما يلي أهم ما تناوله الباحثون من تعاريف مختلفة لمفهوم البطالة<sup>(4)</sup>:

- 1- البطالة : هي عدم وجود فرص عمل كافية لطالبي العمل.
- 2- البطالة : عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع .
- 3- البطالة : كما عرفها (جان باتيستساي) بتعرقل التداول بسبب وجود كمية من البضائع لا تتمكن من الوقوع على مشترين وعندئذ تتوقف آلات كثيرة عن العمل ويصبح كثير من العمال في حالة بطالة.

4- وفي نظام سوق العمل الأوروبية يعد الشخص عاطلاً عن العمل إذا :

- أ- انتهى عمله ولم يجد عملاً.
- ب- أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً.
- ت- إستُغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملاً.
- ث- كان يعمل في مهنة أو عند أسرته ما يقل عن 14 ساعة في الأسبوع.

5- ويعرف قانون التأمين ضد التعطل الصادر في عام 1977م في انكلترا المعنى الاصطلاحي للتعطيل بأنه : الشخص الذي كان في مقدوره أن يؤدي عملاً ولكن لا يوفق في الحصول عليه.

6- وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل من هو في سن العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده، وهكذا نجد أن العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص في الفئة العمرية المحددة (15-65) سنة ودخلوا في القوة البشرية ولكنهم دون عمل.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فئة جديدة للعاطلين في العراق وهي فئة المعطلون قسراً من خلال نوع جديد للبطالة هو (البطالة القسرية المفروضة) التي أفرزتها ظروف احتلال العراق عام 2003- لحد الآن. وقد أتمم هذا النوع من البطالة بطابع العنف والإكراه (للطاقات العاملة في المجتمع) وأدى إلى تحويلها إلى (طاقات معطلة قسراً). وتمثل جميع العاملين الراغبين والمستمرين بالعمل، وفقدوا فرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري، أو عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الأخرى التي تعرضت للتدمير والتخريب، وإلى ما غير ذلك من أسباب أدت إلى التعطيل القسري الجزئي أو الكلي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو عنصر (العمل).<sup>(5)</sup>

#### **1-5 أنواع البطالة وتطور أشكالها في العراق.**

1- البطالة الإجبارية / وتمثل حالة الفرد القادر على العمل جسمانياً وذهنياً وعقلياً، ويرغب فيه ويبحث عنه ولكنه لا يجد الفرصة المناسبة أو العمل المطلوب.

2- البطالة الدائمة / وتوجد حيث تكون أيام التعطل في السنة أكثر من أيام العمل، وذلك بسبب الإصابة بحوادث العمل وذوي العاهات الدائمة.

3- البطالة الاجتماعية/ والمتمثلة في التعطل المفروض على المرأة بشكل اجباري في الكثير من المجتمعات المتخلفة والمتمسكة بقوة العادات والتقاليد.

4- البطالة القطاعية / وتحدث في قطاعات تعتمد على مواد أولية غير متوفرة محلياً مما يجعل العملية الإنتاجية تتوقف كلياً أو جزئياً ريثما يتم تأمين المواد اللازمة لها.

5- البطالة المقتنعة / تُحدث عندما لا يقوم العامل باستغلال كامل طاقاته الإنتاجية بشكل أمثل خلال فترة العمل بحيث أن بقاءه أو سحبه من العمل لا يؤثر على معدل الإنتاجية وكمية الإنتاج.



6- البطالة الجزئية / وتمثل عجز العامل عن الحصول على عمل منتظم واضطراره للعمل بجزء من اليوم أو الأسبوع مما يجعله لا يتمتع بدخل ثابت ومضمون .

7- البطالة الدورية / وهي التي تقع على فترات متباعدة من الأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة في أعقاب فترات انتعاش طويلة يترتب عليها انكماش الطلب على العمالة في سوق العمل خاصة في دول الاقتصاد الرأسمالي.

8- البطالة الموسمية/ وتنشأ نتيجة تغيير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لعدم استمرار مواسم العمل والإنتاج مثل طبيعة العمل في القطاع الزراعي لما يتسم به من موسمية النشاط، وكذلك البطالة التي تصيب عمال صناعة الملابس والعاملين في السياحة وتعليب الفواكه والخضر في موسم رواجها.

9- البطالة الفنية/ الناتجة عن عدم توافق التخصص المهني للعاطلين عن العمل مع الوظائف الشاغرة المتاحة وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي الذي طرأ على أساليب الإنتاج أو إحلال الآلة مكان العامل.

10- البطالة الانكماشية / وهي ناتجة عن الانكماش النقدي وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة.

11- البطالة الاحتكاكية/ وهي البطالة الناجمة عن عدم تطابق فرص العمل المتاحة في مكان ما مع خبرات ورغبات العاملين في ذلك المكان وبالعكس، بحيث نجد مهن تبحث عن عاملين يشغلوها في مكان ما، وعاملين يبحثون عن مهن تلائم خبراتهم في مكان آخر.

12- البطالة الاختيارية/ وتمثل حالة الفرد القادر على العمل جسمانياً وذهنياً وعقلياً ولا يبحث عنه ولا يرغب فيه لسبب ما.

1- البطالة القسرية المفروضة/ وهي شكل جديد للبطالة أفرزته ظروف احتلال العراق وتصاعد وتائر العنف والجريمة فيه منذ احتلاله عام 2003 – لحد الآن، وتستهدف الطاقات العاملة في المجتمع وليس الطاقات العاطلة فيه، وتعمل على تحويلها إلى طاقات معطلة قسراً، وإذا ما أدركنا الفرق بين العاطل والمعتل، فإن الأول يمثل من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها، في حين نجد الثاني لا يبحث عنها؛ إنما يكون قد فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها وأجبر على تركها بشكل قسري مفروض، عليه فليس من الإنصاف أن نسمي من يجبر على ترك عمله عاطلاً ولا حتى متعطلاً والصحيح كونه (معطلاً قسراً) سواءً عن طريق العنف (قتل، خطف، إعتقال، تهجير قسري ....) أو عن

طريق فقدان العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الأخرى التي تعرضت للتدمير والتخريب أو عن طريق فرض قيود أخرى حدثت من حرية العمل وتنقل عناصر الإنتاج.

## المبحث الثاني

### التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي

#### 1-2 - اتجاهات التضخم في الاقتصاد العراقي:

تركزت الاتجاهات السعرية في الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينات لحد الآن متوسطات تضخم سنوية قرابة 50%، لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي الذي ما فتئ يعاني من اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (عدا النفط) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاج، وقد أخذ التضخم مساراً آخر فاقت متوسطاته الشهرية مؤشرات الفترة الطويلة بعد أن ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2005 بنسبة 36.91% مقارنة بعام 2004 وبنسبة (132.3%) مقارنة بعام 2002، حيث ارتفع الرقم القياسي من (8815.6) و (5196.6) خلال عامي 2004 و2002 على التوالي ليصل إلى (12073.8) عام 2005، أما في عام 2006 ولغاية شهر آب منه بلغ (76%) كما مبين في الجدول رقم (1) وملحقه أدناه :

#### **جدول رقم (1)**

#### **تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1993=1009)**

المجاميع	الأوزان	2003(1)	2004(2)	2005(3)	نسبة التغيير 1/2	نسبة التغيير 2/3
المواد الغذائية	63.2	4178.8	4544.2	5558.1	8.7	22.3
الدخان والمشروبات	3.5	1517.2	1210.4	1217.9	-20.2	0.6
الأقمشة	9.7	3250.4	3142.0	3428.1	-3.3	9.1

						والملابس
10	0.3-	3613.7	3284.1	3296.9	3.1	السلع المنزلية
99	34.2-	64161.4	32226.5	4901.5	2.1	الوقود والإضاءة
5.3	12.9	10903.7	7096.7	6285.6	4.9	النقل والمواصلات
7.4	31.8	35022.5	32594.6	24728.5	1.5	الخدمات الطبية
24.7	21.2	8406.6	6737.3	5554.3	0.5	سلع متنوعة
42.4	69.6	48911.6	34336.2	20233.5	11.5	الإيجارات
36.9	26.9	12073.8	8815.6	6943.5	%100	الرقم القياسي العام

### جدول رقم (1) ملحق

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1993=100)

المجاميع السلعية	الأوزان	2005(1)	2006 لغاية الشهر الثامن (2)	نسبة التغير 1/2
المواد الغذائية	63.2	5311.6	7419.9	%39.6
الدخان والمشروبات	3.5	1249.7	1410	%12.8
الأقمشة والملابس	9.7	3330.2	4217.7	%26.6
السلع المنزلية	3.1	3687.2	429.8	%14
الوقود والإضاءة	2.1	64934.9	273874.9	%321
النقل والمواصلات	4.9	11226	37701	%235
الخدمات الطبية	1.5	34938.8	42834.6	%22.5

سلع متنوعة	0.5	8472.4	11646	37%
الإيجارات	11.5	50335.8	67806.6	35%
الرقم القياسي العام	100%	12106.8	21375	76.5%

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء / الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية / للسنوات المذكورة

يتضح من المؤشرات السعرية الواردة في الجدول رقم (1) و ملحقه أن العراق يعاني من مشكلة التضخم الجامح والمستمر ولعل ابرز المجاميع التي شهدت زيادات كبيرة هي (مادة ، الوقود ، الإيجارات ، الخدمات المتنوعة، المواد الغذائية) والتي ارتفعت بالنسب (31%) و (35%) و (37%) و (39%) على التوالي لثمانية أشهر من عام 2006.

## 2-2 مصادر الظاهرة التضخمية في العراق

سبق وأن أشرنا إلى أن التضخم يمثل ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد وبالتالي فإن مصادر التضخم تكون متعددة ومتعارضة فيما بينها وتؤدي جميعها إلى اختلال العلاقات السعرية وبشكل عام يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :

### 1. الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية :

(أ) تدنى مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً رباعياً أحادي الجانب من حيث الموارد ويساهم القطاع النفطي لوحدة بنسبة تقارب 70% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في حين تساهم بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة بنسبة تقارب 30% في تكوين ذلك الناتج والجدول رقم (2) أدناه يبين النسبة المئوية لمشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

### جدول رقم (2)

النسبة المئوية لمشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الصيد	الزراعة والغابات	النفط والتعدين	الصناعة	التشييد والبناء	الكهرباء والماء	النقل والمواصلات	الجملة والفرد	بجازه	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	الاجتماعية	الخدمات	المجموع
1988	13.8		17.7	12.8	7.4	1.5	6.3	12.2	6.3	6.3	3.3	18.4		100

100	10.7	0.7	1.4	6.3	7.6	0.5	0.9	1.6	62.9	7.3	2004
100	11.8	0.4	1.3	6.3	7.4	0.4	0.9	1.5	63.2	7.1	2005

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - الحسابات القومية لعام 2006

إن النسب المتدنية لمساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التضخم مقابل وجود كتلة نقدية كبيرة ، وتؤشر البيانات أعلاه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني و لاسيما القطاعات السلعية غير النفطية وتشير إلى اعتماد الاقتصاد في السنوات الأخيرة (2005 و 2006) على النفط الذي ساهم بنسبة 63.2% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت مساهمته 17.7%، وساهمت الزراعة بنسبة 7.1% بعد أن كانت 13.8%، والصناعة بنسبة 1.5% بعد أن كانت 12.8%، بالمقارنة بعام 1988 ، وإذا ما استبعدنا القطاع النفطي من معادلة تكوين الناتج المحلي الإجمالي ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في ذلك الناتج إلى نسبة تزيد عن 60%. مما يعني ان الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خديماً ضعيف الإنتاج، وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

#### ب) تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل قوة العمل.

أضح لنا مما سبق النسب المتدنية لمساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى مستوى التشغيل وعند النظر إلى القطاع النفطي الذي يساهم لوحده بنسبة تقارب 70% من مكونات ذلك الناتج، نجده لا يساهم في تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسبة منخفضة لا تتعدى في كل الأحوال 2% منها، مما يعني أن 98% من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 30% وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين ، وتأتي خطورة مثل هذا الاختلال بالاتجاهات التالية:

1- إن النشاط الإنفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الإنتاجي المحلي قد أمسى بالضرورة القوى الدافعة لنمو الضغوط التضخمية التي تترك آثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة وقدرات الفرد الشرائية.

2- سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الاقتصادي باتت معروفة في تأثيراتها السلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على التوظيف أو الاستعمال المنتج،

إذ أن نسبة الاستعمال الناقص فيها تزيد على 22% من مكونات قوة العمل<sup>(6)</sup> وهي على الرغم من ذلك تدرج ضمن إحصاءات البطالة الفعلية في قوة العمل الناشطة اقتصادياً ، ولا يضم قطاع الخدمات الهامشية سوى نشاطات ومهن تنتمي إلى خدمات ضعيفة الإنتاجية وتستوعب في الأحوال كافة نسبة 50% من قوة العمل الإجمالية في قطاع الخدمات، والتي تعد ضمن تصنيفات البطالة في سوق العمل على الرغم من حصول العاملين فيها على دخل أو إيراد ولكن ذلك الإيراد يعد هامشياً يجعلها دون مستوى خط الفقر البالغ 2 دولار يومياً، الأمر الذي يؤثر مدى تغلغل قطاع الخدمات ضعيفة الإنتاجية في جسم الاقتصاد العراقي ، كما أن لهذا القطاع الهامشي القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل وتعطيلها في آن واحد<sup>(7)</sup> ، مما يعني تدهوراً مستمراً في إنتاجية قطاع السلع والخدمات والذي يولد ضغوطاً .

#### جـ ) الاختلال الهيكلي النابع من النقص في الموارد الداخلية ( عجز الموازنة ) :

إن التوسع بالنفقات مقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي يعالج في الغالب من خلال التمويل بالعجز والذي يترتب عليه آثار تضخمية كبيرة .

#### 2- فائض المعروض النقدي

يعد فائض المعروض النقدي من أبرز العوامل الرئيسية المسببة للتضخم ويكتسب أهمية قصوى في تفسير تلك الظاهرة، وبشكل عام تشير كل البيانات الرسمية المتعلقة بمكونات عرض النقد في العراق إلى وجود فجوة دائمة بين المعدل السنوي لنمو عرض النقود والمعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي مع غياب التوازن المطلوب بين سوق النقد وسوق السلع والخدمات، ولعل هذا يعود إلى تعدد مصادر الانفاق في الاقتصاد العراقي وعدم اقتصارها على الانفاق الحكومي المعلوم، فقد بلغت نفقات الموازنة المالية العامة لوحدها 45.65 تريليون دينار عراقي للأعوام 2005، 2006 على التوالي<sup>(8)</sup>، علماً أن تلك النفقات يغلب عليها الطابع الجاري الاستهلاكي وبمعدلات عالية جداً لا تقل عن 99% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ان قوى الصرف الهيكلية في هذه الموازنة (رواتب ، أجور، نفقات مختلفة) باتت تفوق قدرات العراق الإنتاجية إجمالاً، إذا ما استبعدنا القطاع النفطي باعتباره قطاع ريعي، ليس هذا فحسب إنما توجد مصادر أخرى للإنفاق الخفي وغير المعلوم تدفع بذات الاتجاه في هذا الاقتصاد، أبرزها الإنفاق الأجنبي على الأنشطة العسكرية والسياسية في العراق منذ احتلاله عام 2003- لحد الآن، والإنفاق الآخر المتصل بالفساد

وهدر المال العام، وتكمن خطورة مثل هذه الأشكال للإنفاق من كونها تؤثر في السياسة النقدية في العراق ولا تتأثر فيها لعدم خضوعها إلى أدواتها النقدية التي تعمل وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية للسلع والخدمات المحلية ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد<sup>(9)</sup>، مما تقدم يتضح أن جميع مصادر الإنفاق في الاقتصاد العراقي تتجه نحو النشاط الاستهلاكي وليس الاستثماري، وهذا ما أدى إلى اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة التي تمثل قدرات شرائية وتعبر عن قوى (الطلب الكلي) وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المصدر الرئيس لقوى (العرض الكلي) الحقيقي للسلع والخدمات المنتجة محلياً، ففي الوقت الذي زاد فيه حجم المعروض النقدي بنسبة 52%، ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26% فقط عام 2005<sup>(10)</sup>، هذا الاختلال يمثل فائض الطلب الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وإلى ظهور الفجوة التضخمية على أساس زيادة النقود وتفق المعروض النقدي، فقد عانت أسواقنا المحلية من وجود كتلة نقدية كبيرة قدرت بـ (5.7) و (10.1) و (11.3) تريليون دينار عراقي للأعوام 2003 و 2004 و 2005 على التوالي<sup>(11)</sup>، مما يعني تفوق المعروض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي على حجم السلع والخدمات المعروضة في الأسواق المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار وجموحها إلى المعدلات التي صورتها لنا الأرقام القياسية للأسعار، وبالتالي يمكننا القول إن فلسفة الإنفاق العام وسلوكياته في الموازنة المالية العامة للدولة أصبحت تمثل نموذجاً للدولة الريعية التي تعتمد كثيراً على الإيراد النفطي مقابل التخلي النسبي عن الإيرادات السلعية الأخرى، وعلى التوسع في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية المطلوبة في تحقيق زيادة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمواجهة التضخم من جهة، وفي خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة من جهة أخرى، وبذلك تكون جميع مصادر الإنفاق تلك، قد جعلت الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدراته الإنتاجية، كما وأمسّت بالضرورة القوى الدافعة لتزامن التضخم والبطالة بالمعدلات المرتفعة التي نشهدها اليوم في هذا الاقتصاد.

### 3- أسباب أخرى :

أ. توقف إنتاج الكثير من السلع المحلية الصناعية والزراعية وغيرها أدى إلى إحلال مثيلاتها المستوردة وفق الأسعار العالمية مما أسهم في رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق

المحلية إلى مستويات سعرية دولية وهذا ما أفقد المنتج العراقي مزية المنافسة بالمنتجات الوطنية.

ب. ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق ولاسيما الأجور وكلف المستلزمات الداخلة في العملية الانتاجية، أسهم في عدم استقرار الأسعار ورفع معدلاتها إلى مستويات أعلى من أسعار السلع المستوردة ، ويعد ذلك خلافاً لوجود عامل الجمود وعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي .

ج. انهيار القطاع العام وتلكؤ القطاع الخاص، ترك أثراً كبيراً على حالة عدم استقرار الأسعار المحلية خاصة أسعار الخدمات التي تأثرت بالسياسات الاقتصادية التي أوقف العمل بها كأيقاف التمويل الذاتي ، وبذلك فإن عدم وجود البديل الكفوء لقيادة القطاع العام والنهوض بأنشطته الاقتصادية يعني توقف النشاط الإنتاجي .

د. اندثار البنى التحتية في العراق وتعرضها للتخريب والإهمال بسبب الحروب المتعاقبة أدى إلى التوقف عن إنتاج الكثير من السلع والخدمات فضلاً عن أن إعادة إعمارها يتطلب أضعاف قيمتها الحقيقية. ويعد هذا قيداً إضافياً على التنمية الاقتصادية في العراق ويشكل بذات الوقت عبئاً على الموازنة المالية العامة للدولة.

هـ. إن التحرير الجزئي لأسعار بعض المواد من قبل الدولة تمثيلاً مع برامج الإصلاح الاقتصادي المعدة من قبل صندوق النقد الدولي واعتماد الدولة للأسعار التجارية وإلغاء الأسعار الاجتماعية المدعومة أدى إلى حالة هيجان في مستوى الأسعار انعكست آثارها على مجمل الحلقات الاقتصادية وشكلت عنصراً تضخيمياً هاماً ورئيسياً في هيكل الأسعار.<sup>(12)</sup>

## **3-2 الأسباب العامة لتفشى البطالة وتطور أشكالها في الاقتصاد العراقي**

2- لعل التعطيل القسري لقوة العمل المنتجة في العراق منذ احتلاله

عام 2003- لحد الآن أدى إلى تفاقم معدلات البطالة وزيادة حدتها بعد ان

أصبحت تضم في فئاتها ليس فقط فئة (العاطلين) فحسب، إنما فئة العاملين

(المعطلين قسراً) بسبب البطالة القسرية المفروضة بعد الاحتلال.



3- انهيار القطاع العام وتراجع القطاع الخاص بعد الاحتلال أدى إلى محدودية فرص العمل المتاحة وإلى تشوه هيكل العمالة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية.

4- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الكفاءة والأداء الاقتصادي وضعف وتأثره في خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد، بسبب حالة الفوضى الاقتصادية والاجتماعية القائمة حالياً في العراق والتي أدت إلى اعتماد سياسات اقتصادية ترفيعية تفتقر إلى الرؤيا الاقتصادية الشاملة مما ترتب عليه عدم تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل وفرص العمل بين شرائح المجتمع المختلفة<sup>(13)</sup>، ففي الوقت الذي سيطرت فيه فئات معينة على نسبة كبيرة من موارد المجتمع بشكل غير مشروع كانت هناك فئات كبيرة أخرى من العاطلين وذوي الدخل المحدود.

5- قصور حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة، على الرغم مما تبذله الدولة من تسهيلات بهدف جذب الاستثمار المحلي والعربي والاجنبي، الا ان تلك التسهيلات لم تكن موفقة بسبب عدم قدرتها على خلق المناخ الاستثماري الجاذب، اذ بينت بعض الدراسات بان تكلفة الاستثمار في العراق مرتفعة مقارنة مع الدول المجاورة وتصل إلى 50%<sup>(14)</sup> من التكلفة الاجمالية بسبب الفساد المالي والإداري الذي ساهم بشكل مباشر إلى تدفق رأس المال العراقي إلى خارج البلاد مما جعل العرض لا يخلق الطلب عليه.

6- إرتفاع معدل البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 50% من مجموع العراقيين، فان نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسير بنفس الوتيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى ان نسبة مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي لا تتجاوز 30% من مكوناته عام 2006 وهذا ما أدى إلى انكماش الاقتصاد وانكماش فرص العمل المتاحة فيه.

7- نقص المهارات والكفاءات اللازمة لقوة العمل العراقية التي تؤهلها للحصول على فرص عمل مناسبة سواء في الأسواق المحلية أو العربية في ظل ثورة المعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يسود العالم حالياً وبالتالي أدى هذا إلى وجود خلل هيكلي بين العرض والطلب على أنواع معينة من اليد العاملة والمهارات مما ساهم في تفاقم حدة البطالة في العراق.

8- الخلل في سياسات التعليم الناجم عن فتح باب القبول الجامعي على مصراعيه دون النظر إلى الاحتياجات العملية والفعلية لسوق العمل وأصبحت تتخرج أعداد كبيرة من مراحل التعليم المختلفة في تخصصات عديدة وبأعداد كبيرة لا يحتاجها سوق العمل.

9- ضعف مفاهيم ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع حيث يعتمد الكثير منهم على الدولة في تسيير شؤون حياتهم معتمدين على ثقافة العمل في النظام الاشتراكي ولأزال الكثير منهم يحجم عن العمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى إقصائهم لسنوات عديدة بعد أن تخلت الدولة عن التعيين التلقائي للخريجين.

10- انكماش الطلب العربي والأجنبي على العمالة العراقية نتيجة تبني أغلب الدول العربية والأجنبية سياسة الإحلال الوطني مكان العمالة الوافدة بالإضافة إلى منافسة العمالة الآسيوية والتي تقبل العمل في تلك الدول وبأجور متدنية، إذا ما قورنت بما تتقاضاه العمالة العراقية.

### المبحث الثالث

#### تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي

#### 1-3 علاقة التضخم بالبطالة في الاقتصاد العراقي

من المعروف اقتصادياً وجود علاقة دائمة بين معدل تضخم مرتفع ونسبة بطالة منخفضة وبالعكس إلا أن الاقتصاد العراقي اتسم بنسبة عالية للبطالة بلغت بحدود 45-50% مجموع العراقيين و بمعدل مرتفع للتضخم بلغ معدله السنوي 76% عام 2006 وهذا ما جعل العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة طردية بدلاً من أن تكون عكسية وفق المنطق الاقتصادي.

إن تزامن التضخم و البطالة بهذه النسب المرتفعة في الاقتصاد العراقي يشير إلى أن هذا الاقتصاد بات يتخبط في ظاهرة الركود التضخمي و بمستويات مثيرة للقلق ، مما يعني أن مشكلة التضخم ليست هي الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها هذا الاقتصاد بل ترافقت معه حالة من الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو، وإذا كان الحال هكذا فلا بد لنا من الإجابة على سؤال مهم مفاده (كيف يمكن للتضخم أن يكون جامحاً في مجتمع نصفه عاطل؟).

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن نجدها في الحقائق الآتية التي تبرز في الوقت ذاته تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي :

1-إن التضخم يعني بأحد أشكاله وجود قدرات شرائية عالية دون توفر جهاز إنتاجي مرن قادر على استيفاء فائض الطلب المتحقق عنها، وهذا ما يقودنا بالضرورة الى معرفة مصادر تلك القدرات، ما إذا كانت متحققة من نشاط إنتاجي، أم من نشاط خدمي، وبما أن غياب السلع والخدمات يؤثر تعطل وانكماش النشاط الإنتاجي في الاقتصاد، لذلك أصبح مؤكداً أن القدرات الشرائية المتزايدة كانت قد تحققت من أنشطة ليست إنتاجية . وتعبّر في الأحوال كلها عن وجود قدرات مالية كبيرة في المجتمع العراقي، وبما أن هذا المجتمع يعاني من نسبة بطالة خطيرة بلغت بحدود 50% من مجموع العراقيين، فقد أصبح يقيناً وجود تلك القدرات لدى فئات معينة دون غيرها فيه، وعكس ذلك يعني ان الاقتصاد العراقي أصبح اقتصاداً متعافياً، وإن أغلب العراقيين أصبحوا يتمتعون بقدرات شرائية ودخول نقدية عالية، إلا أن الحقيقة تشير إلى العكس من ذلك تماماً، إذ بينت بعض المسوحات الاجتماعية ان عدد الأسر التي تعاني من الفقر المتقع في العراق بلغ 11%، والتي تعاني من الفقر المطلق بلغ 43%، مما يعني أن 54% من الأسر العراقية أصبحت تعيش تحت خط الفقر البالغ 2 دولار يومياً<sup>(15)</sup>، وإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة أعداد العراقيين من ذوي الدخل المحدود، يتضح أن السواد الأعظم منهم فقراء ولا يتمتعون بدخول نقدية وقدرات شرائية عالية يمكن ان تحدث ضغطاً تضخيمياً على الأسعار، وهذا ما يؤكد مرة أخرى على ان الثروة باتت محصورة لدى فئة صغيرة في المجتمع، الا انها وبالرغم من صغر حجمها استطاعت ان تُحدث ضغطاً تضخيمياً دفع الأسعار

إلى أن تخرج عن توازناتها المألوفة، من هنا ينبغي مناقشة مسألة مهمة ارتبطت بالظروف غير الطبيعية التي خلقها الاحتلال وخلفت بيئة اقتصادية واجتماعية فاسدة استغلها البعض للإثراء والسيطرة على نسبة مهمة من موارد المجتمع بشكل غير مشروع عن طريق الفساد والجريمة والاختلاس ... الخ. الأمر الذي أدى إلى ظهور طبقات مختلفة ومتفاوتة من حيث الإمكانات المالية في المجتمع، هذا التفاوت كان حاداً إلى الحد الذي جعلنا نصدق ما يشار إلى أن حالات الفقر والغني أصبحت حالات مطلقة في العراق بسبب عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وفرص العمل بين شرائحه المختلفة، ففي الوقت الذي تتقاضى فيه فئات معينة دخول نقدية عالية وفئات أخرى اكتنزت وسيطرت على موارد ذات مردودات وربحية عالية، كانت هناك فئات أخرى كبيرة من العاطلين ومن ذوي الدخل المحدود، وبالتالي فإن استحواذ فئة صغيرة في المجتمع على نسبة كبيرة من موارده يجعل تلك الموارد تنحرف عن مسارها المحدد في تحقيق التنمية والعدل الاجتماعي وتتحول إلى مجرد تراكبات مالية تزيد من أرصدة الفاسدين وذوي المصالح المكتسبة، وهذا ما انعكس سلباً وبشكل واضح على مجمل الحالة الاقتصادية في العراق وأدى إلى تفاقم معدلات البطالة وجماع التضخم بالرغم من المبالغ الهائلة التي صرفت في الموازنة المالية العامة للدولة، و تجربة السنوات الأخيرة بعد الاحتلال تقدم الدليل القاطع على فشل السياسة الاقتصادية في معالجة أيّاً من مشاكل الاقتصاد بسبب اتجاه الموارد نحو تحقيق النفع الخاص بدلاً من أن تتجه نحو تحقيق النفع العام، ولعل في هذا نجد الجواب على سؤالنا السابق (كيف يمكن للتضخم ان يكون جامعاً في مجتمع نصفه عاطل؟) والجواب باختصار شديد هو (يمكن ذلك عندما يستحوذ نصف المجتمع أو جزءاً منه على استحقاقات النصف الآخر من الثروة والدخل وفرص العمل).

2- إن البطالة القسرية المفروضة التي أفرزتها عملية احتلال العراق كانت قد وضعت الموارد البشرية بشكل عام والقوى العاملة المنتجة بشكل خاص تحت وطأة تحدي جديد للتعطّل، وهو التعطيل القسري للطاقت العاملة في المجتمع والذي ساهم بشكل كبير في تفاقم معدلات البطالة بعد ان أصبحت تضم في فئاتها ليس فئة (العاطلين) فقط إنما فئة العاملين (المعطّلين قسراً) كما وأدى إلى تعطل العديد من الورش والوحدات الإنتاجية بسبب تعطل قوة العمل المستخدمة فيها مما ترتب عليه توقف انتاج العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتمدد الطلب عليها إلى الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم.

3- إن مستحقات اقتصاد الحرب المالية تشكل قيداً كبيراً على الموازنة الاقتصادية العامة للدولة وربما تكون نفقات ذلك الاقتصاد أكبر بكثير من نفقات الاقتصاد الحقيقي خاصة عندما يتعلق

الأمر بالسيادة والأمن القومي، وعادة ما تضع السلطة السياسية العليا أولوياتها، في ضوء متطلبات المرحلة التي يمر بها البلد وقد تُغلب أحياناً القرار السياسي على القرار الاقتصادي، ولعل تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يعني ان الدولة اقدمت على دعم اولويات لاتتعلق بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يعد قيدا كبيرا على التنمية، كما ان وقوع العراق تحت البند السابع لحد الان يجعله غير قادر على التصرف بموارده المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة التي تقدم حلا شاملا لمظاهر التضخم والبطالة على حد سواء.

4- أدى التواجد الأجنبي في العراق منذ احتلاله عام 2003- ولحد الآن إلى مشاكل كارثية كثيرة أدت إلى تدمير وضعه الاقتصادي والاجتماعي إلى حد بعيد، هذا التدمير لم يكن بفضل بعض القيود والعقوبات الدولية التي فرضت على العراق؛ إنما كان بفضل الآلة العسكرية التي احتلت العراق ودمرت بنائه التحتية واستنزفت موارده المادية والمالية والبشرية بشكل شبه كامل، كما وساهمت في تدهور الأمن الاجتماعي وفي خلق بيئة سائدة للفساد والجريمة وتراجع الشعور بالمسؤولية واحترام القانون، بالإضافة إلى حدة الصراع الاجتماعي والسياسي الذي أدى إلى تفكك نسيج المجتمع وتعالى النزعات الطائفية والانفصالية فيه، بل والمطالبة بالفدرالية الجغرافية والمالية أيضاً، كل تلك التحديات تجعل من الحالة الاقتصادية في العراق (حالة خاصة) إذ أن هذا الاقتصاد لم يعد اقتصاداً مدمراً فحسب إنما بات اقتصادياً مقيداً بالعديد من الأجندات والرؤى المحلية والإقليمية والدولية، ولعل تقاطع تلك الأجندات كان على حساب المصلحة الاقتصادية العليا وليس العكس كما هو واضح لحد الآن، عليه فان تقيد موارد المجتمع وإخضاعها للاعتبارات السياسية والجهوية والانفصالية يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني ويعيق عملية التنمية والتخصيص الأمثل للموارد على المستوى الاشملى بسبب تشتتها بين المحافظة والاقليم والفدرالية كما ويجعل منها غنيمة وليس وسيلة يراد منها انقاذ الاقتصاد وبناء هياكله الانتاجية المدمرة وبالتالي فان مجتمعا كالعراق قوامه (30) مليون نسمة ولا يستند إلى قاعدة انتاجية يجعله يعيش تحت وطأة مشاكل اقتصادية واجتماعية قاهرة وخطيرة أبرزها مشكلتي التضخم والبطالة<sup>(16)</sup>.

(16) الدكتور أحمد بريهي العلي / البنك المركزي العراقي/ الاستثمار والقدرة على الانجاز الكامل/ مجلة الحوار/ العدد 17/ ص18/بغداد 2008.

5- إن تكلفة الفساد الإداري والمالي باهضة الثمن وتجد انعكاساتها في تكاليف الخدمات العامة وفي ارتفاع تكاليف الأصول الرأسمالية جراء تقاضي العمولات والرشى التي تتجاوز في بعض البلدان النامية ما بين 20-50% من الكلف الفعلية للسلع والخدمات حسب تقديرات البنك الدولي<sup>(17)</sup> ، وإن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق تنعكس سلباً على التنمية الاقتصادية برمتها عندما تتراجع معدلات النمو والإنتاج وينحسر الاستثمار بسبب القيود التي يضعها الفساد، حيث أن البيئة الفاسدة تتطوي على آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة ويكون الفساد سبباً في سوء توزيع الدخل وفرص العمل ويرفع من تكاليف الإنتاج والاستثمار وكل ذلك يشكل قاعدة سائدة للتضخم والبطالة في آن واحد.

### **3-2 السياسة النقدية ودورها في تحجيم التضخم في العراق**

إذا كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، ويعتمد على النفط في تسيير شؤونه الاقتصادية بغض النظر عن الانتاج والانتاجية في القطاعات السلعية الاخرى، فإن السياسة النقدية في العراق، وجدت من المفيد في هذه المرحلة هو تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلسلة عائدات النفط دون الانشداد للحالة الاقتصادية، وهكذا فإن السياسة النقدية في العراق تحاول التأثير على مناسيب السيولة من خلال قيام البنك المركزي ببيع السندات في السوق النقدية من خلال مجموعة من المزادات تقام وفق جدول زمني من شأنه تفعيل الأدوات النقدية غير المباشرة في إدارة السيولة النقدية العامة وصولاً إلى أسعار فائدة توازن في السوق النقدية وإلى ضبط معدلات التضخم باستخدام الأدوات النقدية الفعالة مثل زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من خلال تخفيض المبالغ المخصصة للإقراض وخاصة في فترات التضخم وكذلك زيادة سعر الخصم ، كل تلك الإجراءات هدفها تحقيق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه ، أما الأدوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي فهدفها هو تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على قيمة العملة المحلية<sup>(18)</sup> ، وقد نجح البنك المركزي في تحقيق بعض النجاحات خاصة ما يتعلق بالحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، كما وتشير البيانات المتاحة عن حصيلة الإنفاق العام (جدول رقم 4) إلى أن هناك تخفيض في معدلات الإنفاق العام خلال عامي 2004 و2005 تقدر بـ(5.8) ترليون دينار.

### **جدول رقم (4) تطور حصيلة الإنفاق العام للفترة 2003- 2005**

<sup>(17)</sup> الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية/ مركز دراسات الوحدة العربية/ ص64 القاهرة/ 2003.

السنة	حجم الإنفاق العام (ترليون دينار)
2003	29.5
2004	32.1
2005	26.3

المصدر : وزارة المالية / دائرة المحاسبة

وعلى مستوى السياسة الضريبية فقد نجح البنك المركزي في رفع حجم الاستقطاع

الضريبي للفترة 2004-2005 بنسب متواضعة كما يبين الجدول رقم (5)

#### جدول رقم (5) تطور حصيلة الإيرادات الضريبية للفترة 2003-2005

السنة	حجم الإيرادات الضريبية (ترليون دينار)
2003	2.5
2004	0.2
2005	0.6

المصدر: وزارة المالية – دائرة المحاسبة.

ان السياسة النقدية في العراق ورغم تحقيقها بعض النجاحات المتواضعة في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي وبتحجيم الإنفاق وزيادة التحصيل الضريبي، إلا أنها قد أخفقت في استقطاب السيولة النقدية وكبح جماح التضخم خاصة عندما أقدم البنك المركزي على رفع سعر الفائدة من 10% إلى 12% حيث يعتقد البعض أن هذه الزيادة غير قادرة على إحداث تأثير إيجابي طالما أن حجم التآكل الذي يحدثه التضخم هو أكثر بكثير من هذه النسب كما وإن سياسة الإنفاق العام لازالت تنحصر في جوانب استهلاكية، كما ويؤخذ

عليها أيضاً أنها لم تنتظر للتضخم من منظور اقتصادي من خلال واقع الاقتصاد، إنما من منظور نقدي من خلال واقع السياسة النقدية فقط، خاصة عندما أقدمت على استثمار الإيراد النفطي في تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلسلة عائدات النفط، لمعالجة التضخم فقط دون ان تمتد به لمعالجة مجمل الحالة الاقتصادية وحالة البطالة فيها، علماً ان مشكلة التضخم لا تنحصر في مسألة عرض النقود والطلب عليها فقط، إنما تنحصر في حالة القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاج فيها،<sup>(19)</sup> كما إن السيطرة عليه تتطلب العمل عبر مسار تتحدد بموجبه

معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية للسلع والخدمات المحلية التي تنتجها تلك القطاعات .

#### المبحث الرابع

#### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1-4 الاستنتاجات

1- من خلال استقراء الاتجاهات السعرية لوحظ ان الاقتصاد العراقي يعاني من حالة التضخم الجامع وبمستويات مثيرة للقلق، ولا سيما عندما اتخذ التضخم مساراً آخر فاقت مؤشرات الشهرية مؤشرات الفترة الطويلة عندما سجل معدلاً قدره (76,6%) في شهر تموز عام 2006. وإذا ما قورنت التطورات السعرية الراهنة بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة التي بلغت هي الأخرى حوالي (50%) من مجموع العراقيين، فان ذلك يؤكد ما يشير إلى ان الاقتصاد العراقي بات يتخبط في ظاهرة الركود التضخمي بعيدة الامد .اي ان مشكلة التضخم لم تعد هي الاشكالية الوحيدة في هذا الاقتصاد، انما رافقته حالة من الكساد وانخفاض في معدلات التشغيل والنمو.

2- إن تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي كان قد حول العلاقة بينهما إلى علاقة طردية بدلا من أن تكون عكسية وفق المنطق الاقتصادي الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية دائمة بين معدل مرتفع للتضخم ونسبة منخفضة للبطالة وبالعكس، مما يعني أن العلاقة بينهما أصبحت علاقة سببية، أي يكاد أن يكون احدهما سببا في جماع الآخر.

3- اتضح من خلال البحث أن هناك أسباب مشتركة ساهمت كثيراً في تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي كان من أبرزها :

أ- الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة، ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع النفط لوحده بنسبة تقارب 70% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، نجده لا يساهم في تشغيل مكونات قوة العمل إلا بنسبة لا تتجاوز 2% منها ، مما يعني أن 98% من قوة العمل المتاحة باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبة مساهمتها 30% في تكوين ذلك الناتج ، الامر الذي يشير الى أن الاقتصاد العراقي بات اقتصاد خدمياً هش التكوين، وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، كما أن حالة البطالة القائمة



فيه تعود إلى عدم قدرة تلك القطاعات على رفع معدلات التشغيل فضلاً عن تشوه هيكل العمالة المستخدمة فيها.

ب- تفوق المعروض النقدي وتعدد مصادر الإنفاق في الاقتصاد العراقي وعدم اقتصارها على الإنفاق الحكومي المعلوم، فقد لوحظ أن نفقات الموازنة المالية العامة للدولة بلغت لوحدها 45 و 65 تريليون دينار عراقي للأعوام 2005 و 2006 ويغلب عليها الطابع الجاري الاستهلاكي وبمعدلات عالية جداً لا تقل عن 99% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مصادر الانفاق الأخرى كالانفاق الاجنبي على الأنشطة السياسية والعسكرية في العراق منذ احتلاله - حتى الآن، والانفاق الآخر المتصل بالفساد وهدر المال العام، سنجد أن الانفاق الكلي في الاقتصاد يتجه نحو النشاط الاستهلاكي وليس الاستثماري مما ترتب عليه اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة التي تمثل (قوى الطلب الكلي) وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المصدر الرئيس ( لقوى العرض الكلي) الحقيقي للسلع والخدمات المحلية، ففي الوقت الذي زاد فيه حجم المعروض النقدي بنسبة 52% ازداد حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26% فقط عام 2005، هذا الاختلال يمثل فائض الطلب الذي أدى إلى ارتفاع الاسعار، وإلى ظهور الفجوة التضخمية على أساس تفوق المعروض النقدي، فقد عانت أسواقنا المحلية من وجود كتلة نقدية كبيرة قدرت بـ ( 5.7 ) و ( 10.1 ) و ( 11.3 ) تريليون دينار عراقي للأعوام 2003 و 2004 و 2005 على التوالي، مما يعني تفوق المعروض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي على حجم السلع والخدمات المحلية المعروضة، ومما تقدم نستنتج أن جميع مصادر الإنفاق في الاقتصاد العراقي ساهمت كثيراً في زيادة المعروض النقدي الاستهلاكي دون أن تساهم في تحقيق زيادة مرغوبة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة التضخم من جهة، وفي خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة من جهة أخرى، وهي بذلك تكون قد جعلت الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدراته الإنتاجية، كما وأمسّت بالضرورة القوى الدافعة لتزامن التضخم والبطالة بالمعدلات المرتفعة التي نشهدها اليوم في هذا الاقتصاد.

ج- فشل السياسة النقدية لحد الآن في استقطاب السيولة النقدية وفي كبح جماح التضخم بالرغم من النجاحات المتواضعة التي حققتها في مجال زيادة التحصيل الضريبي وفي تحجيم الإنفاق وفي تثبيت سعر صرف الدينار العراقي، الا انها فشلت في استثمار فرصة الإيراد النفطي ومحاولة الامتداد به إلى معالجة مجمل الحالة الاقتصادية عندما اكتفت باستثماره في تعظيم القدرة

الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط ، لمعالجة التضخم فقط، دون الانشداد للحالة الاقتصادية، وهي بذلك تكون قد تجاهلت العلاقة السببية القائمة بين التضخم و البطالة ، كونها نظرت إليه من منظار نقدي وليس من منظار شمولي من خلال واقع الاقتصاد ، لذلك إننا لا نتوقع من السياسة النقدية أن تستطيع محاصرة مشكلة التضخم بالكامل دون معالجة الاقتصاد كلياً.

د- التوزيع غير العادل للثروة والدخل وفرص العمل ادى إلى تفاوت حاد من حيث الإمكانات المالية بين شرائح وفئات المجتمع المختلفة، هذا التفاوت زادت حدته بسبب الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق منذ احتلاله عام 2003- لحد الآن، وخلفت بيئة اقتصادية واجتماعية فاسدة استغلها البعض للإثراء والسيطرة على نسبة مهمة من موارد المجتمع، وبالتالي فان استحواذ فئة صغيرة في المجتمع على نسبة كبيرة من موارده يعني انحراف تلك الموارد عن مسارها المحدد في تحقيق النفع العام، وتتحول إلى مجرد تراكمات مالية تزيد من أرصدة بعض الفاسدين وذوي المصالح المكتسبة مقابل تعرض الفئات الأخرى إلى مزيد من البطالة ومزيد من التضخم.

هـ- التعطيل القسري للقوى العاملة والمنتجة في العراق منذ احتلاله عام 2003 – لحد الآن، أدى الى تفاقم معدلات البطالة وزيادة حدتها بعد ان أصبحت تضم في فئاتها ليس فئة (العاطلين) فحسب انما فئة العاملين (المعطلين قسراً) كما وأدى إلى تعطل العديد من الورش والوحدات الإنتاجية بعد تعطل قوة العمل المستخدمة فيها، مما ترتب عليه توقف إنتاج العديد من السلع والخدمات المحلية التي يحتاجها المجتمع، و جعل الطلب عليها ممتداً على الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم.

و- التحرير الجزئي لأسعار بعض السلع المدعومة استنادا لتوجيهات نادي باريس والدول المانحة وصندوق النقد الدولي ترجمت إلى حالة هيجان في اسعار عدد كبير من السلع الأساسية المدعومة وفي مقدمتها المشتقات النفطية وانتقال التضخم إلى السلع الأخرى البديلة والمكملة وأدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي أدى إلى تعطيل الكثير من الوحدات الإنتاجية وتعطل قوة العمل المستخدمة فيها بسبب فقدانها دورها التنافسي الساند لمصلحة المنتجات الوطنية.

ي- ان غياب الرؤيا الاقتصادية الشاملة وحالة الفوضى الاقتصادية التي مربها الاقتصاد العراقي بسبب سلسلة الحروب والأزمات المتعاقبة كانت قد ولدت مشاكل كارثية على الاقتصاد الوطني مثل المطالبة بتعويضات دولية كبيرة ورضوخ العراق تحت البند السابع فضلا عن تدمير البنى

التحتية وحالة فقدان الأمن وشيوع ظاهرة الفساد وغياب الاستثمار الوطني والخارجي كلها تعد ظروفًا قاهرة حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد أزمة وحرب حتى بات يعاني من مظاهر اقتصادية قاهرة وغريبة تمثل نتاجًا لعوامل وظروف اقتصادية قاهرة أيضًا

#### **2-4 التوصيات**

1- نظر للصلة الوثيقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، فإن الحلول النقدية ستكون غير قادرة أن تقدم علاجًا تستطيع من خلاله محاصرة ظاهرة التضخم بالكامل لأن التضخم والبطالة يمثلان نتاج الحالة الاقتصادية بمجملها ونتاج حاله القطاعات السلعية بشكل خاص ولا علاج لهما إلا من خلال علاج الاقتصاد كلياً.

2- من أجل تفكيك العلاقة السببية القائمة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي حالياً، لا بد لنا من دراسة وتحليل العلاقة بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي من أجل الاستدلال على الخيارات المناسبة التي من خلالها يمكن معالجة مشكلة تزامن التضخم والبطالة القائمة في هذا الاقتصاد، والتحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي يفاضل في مرحلة الركود التضخمي، وهي المرحلة ذاتها التي يمر بها الاقتصاد العراقي حالياً، بين خيارى مكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، ويغلب الخيار الأول على الخيار الثاني في البلدان المتقدمة كونها تمتلك جهازاً إنتاجياً مرناً يمكنها من تحشيد الجهود لمكافحة التضخم، وعكس ذلك تماماً في البلدان النامية التي من مصلحتها تغليب الخيار الثاني على الخيار الأول كونها تعاني اصلاً من البطالة الراكدة، الراجعة إلى تخلف أجهزتها الإنتاجية، وبناءً على ذلك نرى أن الهدف الأكثر ملائمة للسياسة الاقتصادية في العراق، هو تركيز الجهود على مكافحة البطالة قبل التفكير في خفض معدلات التضخم وبالتأكيد فإن خيار التنمية يمثل الخيار الوحيد الذي من خلاله يمكن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة أولاً وزيادة القدرات الإنتاجية في الاقتصاد لمواجهة التضخم ثانياً.

3- انطلاقاً مما جاء في الفقرة (2) من التوصيات أعلاه، يتوجب على السياسة النقدية في العراق تغيير مسار فلسفتها القائمة على (تعظيم القيمة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط، لمواجهة التضخم، دون الانشداد للحالة الاقتصادية)، كونها بذلك تكون قد ذهبت إلى عكس ما هو مطلوب في الفقرة (2) أعلاه تماماً عندما حاولت استثمار الإيراد النفطي في معالجة مشكلة التضخم فقط دون الامتداد به إلى معالجة مجمل الحالة الاقتصادية، علماً أن هذا الخيار يمكن قبوله كحلاً أنياً وطارئاً في حالة الإهمال الشديد للهيكل الإنتاجية وحالة الفوضى

الاقتصادية القائمة في العراق حالياً، على أن لا يكون بديلاً عن الحلول الاقتصادية الأخرى التي من شأنها معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وفي تشغيل مكونات قوة العمل، خاصة وإن التضخم لا ينحصر في مشكلة عرض النقود والطلب عليها فقط إنما ينحصر في حالة القطاعات الاقتصادية وتراجع معدلات الإنتاج فيها أيضاً، وبذلك فإن السيطرة عليه تتطلب العمل وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية للسلع والخدمات التي تنتجها تلك القطاعات، عليه ينبغي الاستفادة من الفرصة التي يوفرها الايراد النفطي حالياً في خلق إيرادات أخرى سائدة، ولا سيما وان الاعتماد الكلي على النفط لا يقدم حلاً آمناً ولا مستقراً لأياً من مشاكل الاقتصاد كونه لا يضمن استمرار تدفق النفط، ولا يضمن أسعار مستقرة له أيضاً، مما يجعل الاقتصاد في حالة قلق وتذبذب دائم ، فينتعش عندما تنتعش أسعار النفط، وينكمش عندما تنكمش تلك الأسعار، الأمر الذي يجعل العراق مستعداً لاستقبال أي مشكلة أو أزمة اقتصادية بشكل قذري .

4-إعادة توزيع الثروة والدخل وفرص العمل بين شرائح وفئات المجتمع المختلفة ، فإذا كانت الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق منذ احتلاله لحد الآن، وخلفت بيئة اقتصادية واجتماعية فاسدة استغلها البعض للإثراء والسيطرة على نسبة مهمة من ثروة المجتمع بشكل غير مشروع، فإن منطق العدالة يقتضي إتاحة الفرصة للجميع ، وتمكينهم من الحصول على فرصة عمل تؤمن لهم دخلاً يقتنعون به، مع التأكيد على مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم والبطالة ومحاولة التخفيف من الأعباء التي تحملتها بعض شرائح المجتمع من العاطلين وذوي الدخل المحدود، من خلال وضع سياسات أجريّة تعالج الأزمات ، وهكذا ينبغي أيضاً مناقشة جميع ما أفرزته عملية احتلال العراق ومحاولة إصدار التشريعات التي تهدف إلى حفظ المال العام ومحاربة الفساد وإخضاع الجميع لآليات وتعليمات وقوانين تصب في تحقيق المنافع العامة والعدل الاجتماعي.

5- يتوجب على المعنيين بالشأن السياسي في العراق اتخاذ إجراءات جديّة بصدد المعطلين قسراً وتأمين الظروف الملائمة التي تؤمن عودتهم لمقرات عملهم مع التأكيد على ضرورة تعويضهم عن الخسائر المادية والمالية التي لحقت بوحداتهم الإنتاجية، وهذا ما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية من جهة وفي تخفيض معدلات البطالة من جهة أخرى.

6- لابد من تفعيل القطاع الانتاجي ولاسيما الحكومي واعادة الحياة إلى المؤسسات الإنتاجية الكبيرة لغرض سد النقص الحاصل في الإنتاج المحلي بدلا" من الاعتماد على الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم بالإضافة إلى أن هذا يساعد على سحب جزء من البطالة وتشغيل الايدي العاملة المحلية.

7- توجيه جزء من الزيادات الحاصلة في عوائد النفط نتيجة رفع اسعار المشتقات النفطية إلى العوائل ذات الدخل المنخفضه فضلا" عن توسيع عملية إقراض العاطلين من المصارف المتخصصة للقضاء ولو جزئيا" على حاله الركود التضخمي.

### المصادر

1. الجهاز المركزي للإحصاء/ الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات لعام 2006.
2. الدكتور علي بابان / وزير التخطيط / وثائق أعمال ندوة التضخم/ بغداد/ 2006.
3. الدكتور جمال موسى السراحنة (مشكلة البطالة وعلاجها) / ص25/ اليمامة/ 2003.
4. حسن فاطمة / مشكلة البطالة في مصر – المخاطر والاحتمالات / ص17-22/ القاهرة.
5. الدكتور محمد سلمان / البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق/ جامعة الأنبار / 2005.
6. الدكتور مظهر محمد صالح / البنك المركزي العراقي / الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق / مجلة الإصلاح الاقتصادي / ص19-25/ العدد الأول / بغداد 2006.
7. مصدر سابق / الدكتور مظهر محمد صالح .
8. جداول الموازنة المالية العامة للدولة / 2005 و 2006.
9. مصدر سابق / الدكتور مظهر محمد صالح.
10. الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية / 2005.
11. وزارة المالية / الحسابات القومية / تقديرات عرض النقد لسنوات مختلفة.
12. الدكتور فلاح خلف الربيعي / تفسير ظاهرة التضخم في العراق/ جامعة عمر المختار/ ليبيا/ 2006.
13. الدكتور سامي عزيز / جامعة بغداد/ دراسة الطريق نحو التنمية- ص13/ 2006.
14. الدكتور حمود محمد السند/ جامعة الزرقاء / عمان/ الاستثمار المفقود في العراق/ ص17/ 2005.
15. الجهاز المركزي للإحصاء – مسح ميزانية الأسرة / 2003.

16. الدكتور أحمد بريهي العلي / البنك المركزي العراقي/ الاستثمار الكلي والقدرة على الانجاز الكامل / مجلة الحوار / العدد 17/ ص11/ بغداد 2008.
17. الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية / مركز دراسات الوحدة العربية / ص64- القاهرة 2003.
18. مصدر سابق / الدكتور مظهر محمد صالح .
19. الدكتور عباس ناجي جواد/ جامعة تكريت/ ملاحظات نقدية في السياسة النقدية في العراق/ 2006.
20. الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية / 2006.
21. الجهاز المركزي للإحصاء / مسح التشغيل والبطالة / 2006.
22. وزارة المالية / دائرة المحاسبة.